رئيس هيئة مستشفى ذمار العام:

تم إعادة تأهيل العديد من الأقسام وعلى رأسها العناية المركزة

ذمار/ رشاد الجمالي

جاء القرار الجمهوري رقم ٢٠٩ لسنة ٢٠٠٩م بانشاء هيئة مستشفى ذمار العام بمحافظة ذمار بالنفع والفائدة في تحسين الخدمات الصحية والارتقاء بمستواها إلى الأفضل وتوفير الكوادر الطبية والفنية المؤهلة في مختلف التخصصات لمواكبة التطورات الطبية والعلمية وتأمين احتياجات المستشفى من الأجهزة والمعدات والآلات وغيرها من المستلزمات الطبية الصحية اللازمة.

لتسليط الضوء حول هذا الموضوع أجرينا اللقاء التالي مع الأخ الدكتور محمد عبدالفتاح الآنسي رئيس هيئة مستشفى ذمار العام، وهاكم الحصيلة:

نسعى حالياً إلى إنشاء أقسام جديدة ولتحسين الخدمات الصحية

زيادة عدد سكان المحافظة وارتفاع نسبة الحوادث المرورية تشكل عبئاً كبيراً على المستشفى

في البدء تحدث الدكتور الآنسي عن أهمية صدور القرار الجمهوري القاضي بإنشاء هيئة مستشفى ذمار قائلاً: تكمن أهمية إنشاء هيئة المستشفى بأنه جاء ملبياً لاحتياجات محافظة ذمار لصرح طبي كهذا، ليعود بالنفع والفائدة في تحسين الخدمات الصحية والارتقاء بمستواها إلى الأفضل حيث تعتبر هيئة مستشفى ذمار العام المرجع في محافظة ذمار والمحافظات المجاورة في تقديمه للخدمات الصحية أو الحوادث المرورية إضافة إلى تحسين الموازنة التشغيلية التي تكاد تفي بالغرض مقارنة بالهيئات التي صدرت لها قرارات جمهورية مثل هيئة مستشفى ذمار العام فتلاحظ أن هناك رفعاً في موازناتها التشغيلية أما أهمية مستشفى ذمار العام فإن موازنتها التشغيلية لا تتجاوز ٢٠٪ والتي لا تغطي احتياجات الهيئة خاصة أن على الهيئة التزامات كبيرة ولكننا نقول أننا انتقلنا إلى الأفضل بصدور القرار الجمهوري وترفيع المستشفى إلى هيئة لتحسين الخدمات الطبية وتم العمل بوتيرة عالية منذ صدور القرار وتحسين الأقسام، حيث تم إعادة تأهيل العناية المركزة لتكون عناية مركزة لتقديم أفضل الخدمات ومواجهة الحالات الحرجة، أيضاً تم شراء سيارتي إسعاف بمواصفات عالمية مجهزة بأحدث التكنولوجيا الطبية الحديثة.

أيضاً تم تأهيل قسم المختبرات بـ ١٢٥ الف دولار قيمة أجهزة ومختبرات البيايو كمستري والإليزاء والهيبتوج وأمراض الدم وغازات الدم والفيروسات وأجهزة كيمياء الدم وتأثيث وتجهيز المختبرات بتكلفة خمسة ملايين ريال أيضا تم تزويد هيئة المستشفى بوحدة التخصيص الطبقي المحوري التي تتضمن جهاز سيدي إسكان بتكلفة ١٥٠٠ ألف دولار بدعم محلي مع التجهيزات والتدريب والتأهيل تحت إشراف دكتور تشخيص نبيل الحماطي رئيس قسم الوسائل التشخيصية أخصائي أشعة، واثنين فنيين وهذه الوحدة التخصصية تعتبر إضافة نوعية في الخدمات التشخيصية وتطوراً غير مسبوق في إطار استكمال البنية التحتية للخدمات الطبية..

توسعة وتأهيل

وأضاف: ونحن في الوقت الراهن نسعى إلى توسعة قسم الكلوي إلى ثلاثة أجهزة إضافية إلى جانب التسعة الأجهزة ليكون الإجمالي ١٢ جهازاً يقدم خدمات لمرضى الغسيل الكلوي لـ ١١٥مريضاً في القسم.

ونسعى أيضا إلى استكمال تأهيل وإضافة بقية الأقسام وتوفير الأطباء لها ما يواكب تحسين الخدمات وتقديمها للأفضل.

هيئة المستشفى تتسع لـ ٢٥٠سريراً وبلغ مرتادو الهيئة في مختلف الأقسام التي تتوزع في العيادات ٨٨٤٣ حالة ١٣٨٢٧ ... حالة والطوارئ والولادة ٤٤١١ حالة والمرضى الداخليين ٨٢١٦ حالة والعمليات الجراحية ٢٢٧٦حالة ومجموع مرضى المختبرات ٢١١٨٠٣حالات وعدد مرضى الفشل الكلوي ٨٢مريضاً وعدد جلسات الفشل الكلوي ١٢٥٠٨حالات.

تفهم ودعم

وقال رئيس هيئة مستشفى ذمار العام لقد جاء صدور القرار بعد تفهم القيادة السياسية بما يعانيه المستشفى وكيف كان وضعه الحقيقي وكان دعم الأخ وزير الصحة العامة والسكان الدكتور عبدالكريم راصع له دور في إخراج المستشفى مما كان يعانيه وقد بذل جهداً في تحسين الخدمات الصحية بالمستشفى والخدمات القائمة.

وكذلك دعم الأخ يحيى العمري محافظ المحافظة والأخ مجاهد العنسي الأمين العام للمجلس المحلي للمحافظة إلا أننا نواجه بعض المشاكل التي تعرقل سير أداء الهيئة وعدم تفهم بعض المسئولين وأعضاء المجلس المحلي قرار الهيئة ونشأته وعمله ولكننا بدعم قيادة المحافظة تجاوزنا المشكلة للارتقاء بالعمل الصحي.

مشاريع مستقبلية

وعن المشاريع التي سيتم تنفيذها مستقبلا في هيئة المستشفى قال أن هيئة المستشفى تسعى خلال الفترة القادمة إنشاء مركز طوارئ وطني ومركز إعادة تأهيل ومعالجة فيزيائي وإنشاء محطة توليد للأوكسجين مع الشبكة للأقسام وتوفير مولدات كهربائية جديدة مع محطة تنقية للمياه تلبية الاحتياجات الهيئة في تقديم الخدمات الصحية.

فلو عدنا وتحدثنا عن الوضع السابق لهيئة مستشفى ذمار العام لوجدنا مشاكل وصعوبات كبيرة وعبئا ثقيلا. حيث كان الوضع السابق لمستشفى ذمار العام بحاجة إلى إعادة تأهيل من حيث المباني والتجهيزات والأجهزة حيث أصبحت قديمة ونسبة الإهلاك ٣٠٠٪.

ويعتبر المستشفى مستشفى مرجعياً يقدم خدماته لأبناء محافظة ذمار والمحافظات المجاورة إضافة إلى تقديمه خدمات الطوارئ العامة وطوارئ الطريق باعتبار محافظة ذمار تمثل نقطة عبور إلى ثمان محافظات ويعتبر الطريق من محافظة ذمار هو طريق اقتصادي وسياسي ويتلقى كثافة في إقبال حالات الحوادث وفاة كانت أم إصابات إلى جانب مختلف الخدمات الطبية.

احتياجات ملحة

وأكد قائلا أن الخدمات الصحية مكلفة وتكلفتها تقاس بتكلفة السرير وكم يحتاج لموازنة طبعا مستشفى ذمار العام من المستشفيات المحرومة من حيث تكلفة السرير ولا توجد مقارنة بينه وبين المستشفيات في المحافظات الأخرى وهذا يشكل عبئا كبيرا فقضية التوسع السكاني وزيادة السكان وضع المستشفى في موقف حرج فهو يقدم خدمات كبيرة في إطار موازنة ضئيلة جدا لا تفي باحتياجاته.

وتوجد مشاكل متراكمة ومشاكل مزمنة في المستشفى سواء من ناحية فنية أو من ناحية إدارية أو من ناحية التجهيزات والصيانة.

وهذه أيضا تشكل عبئا إضافيا ونحن نقوم بالمتابعة سواء من السلطة المحلية أو السلطة المركزية من أجل تحسين وضع المستشفى أو توفير الكادر حتى نتمكن من تقديم الخدمات المنشودة للمواطنين ولم يتطور إلا في السعة السريرية التي ارتفعت إلى ٢٥٠ سريراً في حيث كان المستشفى يغطي منذ افتتاحه عام١٩٨٢ م، حوالي ١٠٠ سرير فقط وظل المستشفى يكافح بإمكانياته المتواصلة حتى جاء صدور القرار الجمهوري رقم ٢٠٩ لسنة ٢٠٠٩م، بإنشاء هيئه مستشفى ذمار العام وتطوير خدماته وتأمين احتياجاته من أجهزة وكوادر طبية وغيرها.

فحقيقة وضع المستشفى يؤخذ في أربع نقاط الهيكل التنظيمي واللائحة التنظيمية وموظفي القوى البشرية والموازنة والمبنى والتجهيزات، واللائحة التنظيمية للمستشفى تم تقديمها للوزارة وفيما يتعلق بالقوى البشرية لا يزال لدينا قصور كبير في الكوادر التخصصية وأيضاً في الكوادر التمريضية وفي مجال القبالة أو في مجال التمريض سواء من الذكور أو الإناث ومن الملاحظ وجود حجرة من مهنة التمريض إلى مهنة الصيدلة أو المختبرات كونها ذات عائد مادي كبير.

وبالنسبة للنفقات التشغيلية للسرير لا تلبي الاحتياجات بحيث تكون تكلفة السرير لليوم الواحد مساوية لمستشفى آخر، أما عن بقية الأقسام فتحتاج إلى تكاتف مثل قسم الغسيل الكلوي الذي يتزايد مرضاه يوماً عن يوم حتى وصل إلى أكثر من ستين مريضاً.

فالمرضى يأتون من المحافظات المجاورة ولا بد من أن نستقبلهم ونعطيهم الغسلات وأريد أن أوضح أن قسم الغسيل الكلوي بحاجة إلى دعم الخيرين ورجال الأعمال لأن عليه أعباء كبيرة للشركة التي تعطينا الغسلات، وقد وجه فخامة رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء بدعم الغسيل الكلوي، لتأمين المرضى بالغسلات خاصة أننا في حاجة ملحة لحالة الضغط المتزايد.

أما عن المباني والتجهيزات لا أخفيكم أننا نعاني كثيراً في هذا الجانب، خاصة إذا ما نظرنا إلى الفترة الطويلة التي مضت منذ إنشاء المستشفى، حيث أن العمل في المستشفى بدأ في عام١٩٨٢ م، وكان للجانب الهولندي دور في تشغيل المستشفى على حسابهم وكان يعتمد له آنذاك حوالي ١٢ مليون دولار في السنة في حين أن الموازنة الحالية للمستشفى تساوي ٧٣ مليون ريال في العام بواقع ٧٢ ريالاً للسرير الواحد في اليوم، وهذه الفجوة الكبيرة وضعتنا أمام التزامات ومسئوليات كبيرة كون الموازنة لا تلبي هذا الاحتياج إضافة إلى مباني الطوارئ التوليدية والخدمية والمبنى بحاجة إلى صيانة وإلى تجهيزات ويوجد بعض الأجهزة لا يوجد لها قطع غيار.